Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (2) August(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

أبنية الأبواب والعلامات لمصلح الدين مصطفى بن شعبان السُروري

(ت: ٩٦٩هـ)،دراسة وتحقيق

م.م. بديعة حسن علي
جامعة الأنبار / كلية الآداب
Badeaa hasan Ali bCollege of Arts / University of Anbar
badeaa.hasan@uoanbar.edu.iq

الملخص:

هذا البحث هو أحد الجهود العلمية لأحد أئمة العربية وعلمائها وهو مصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري (ت٩٦٩هـ)، وهو يتناول بالصورة الرئيسة قضايا صرفية، إذ يتكلم المؤلف عن أبواب الأفعال ويعلل سبب تقديم كلّ باب على آخر، وتختلف التعليلات باختلاف أسباب التقديم، تتباين بين الصرفية والصوتية والنحوية.وقد اقتضى سياق العمل أن يكون البحث على قسمين: القسم الأوَّل: قسم الدِّراسة، وجعلته على ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: تضمن التعريف بالإمام مصطفى بن شعبان السُّرُورِيّ، وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته. أما المبحث الثاني: فتطرقتُ فيه لاسم المخطوط وتوثيق نسبته إلى المؤلف، ومنهجه في هذا الكتاب، وفي المبحث الثالث جاء وصف النسخة الخطية وبَيَّنتُ المنهجَ المتبع في التحقيق، يليه بعض لوحات من المخطوط، وخاتمة.أما القسم الثاني: قسم التحقيق، وقد قسمه المؤلف على أبواب.**الكلمات المفتاحية:** أبواب الأفعال، العلامات، قضايا صرفية، التعليلات الصرفية والصوتية والنحوية،

Abstract:

This study presents a significant scholarly contribution by the renowned Arabic grammarian and linguist Muslih Al-Dīn Muṣṭafá ibn Shaʿbān Al-Sarūrī (d. 969 AH). It focuses on a manuscript that addresses morphological issues and the classification and ordering of verb forms. Al-Sarūrī offers detailed explanations for the sequence of chapters, drawing on morphological, phonological, and syntactic reasoning. The research is divided into two main sections. The first section provides a critical study comprising three parts: a biographical overview of al-Sarūrī, including his teachers, students, works, and death; an examination of the manuscript's title, its attribution to the author, and the methodology he employed; and a description of the manuscript copy, along with the editorial approach followed in its verification, supported by sample folios and a concluding summary. The second section presents the edited text of the manuscript, which the author organized into systematically arranged chapters.**Keywords**: verb forms ,morphological issues, morphological, phonological, and syntactic reasoning

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسَّلام على النبي الكريم محمَّد (ﷺ)، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. وبعد: فلم يبلغ كتابُ الكمال إلَّا كتابه جلَّ جلاله، وما العلم إلا ما تناقله العلماء بينهم حتى وصل إلينا وهو ما بين منقولٍ غير مكتوب، أو مكتوب صرف الله إليه من يحققه على أيد أساتذتنا الفضلاء الكرام، ومنه ما زال على رفوف المكاتب حبيس ينتظر أن يُصرَف إليه من يحققه.موضوع بحثي هذا مخطوط أذِن الله أن يكون تحقيقه على يَديَّ نسأل الله العون والتوفيق، وهذا المخطوط تحت عنوان: (كتابُ أبنية الأبوابِ والعلاماتِ)، يتحدث فيه المؤلف عن أبواب الأفعال وأوزانها يتبعها ببعض الأمثلة التوضيحية التي يعقبها بعض الأسئلة يعلل فيها المؤلف بعض الأمور الصرفية والصوتية والنحوية.اعترى بعض لوحات المخطوط التصحيف والتحريف، فضلا عن السقط، مما أدى إلى صعوبة العمل بعض الشيء، ومما زاد الأمر صعوبة أن النسخة التي وقفت عليها هي نسخة فريدة لهذا الكتاب.وقد اقتضى سياق العمل أن يكون البحث على قسمين:القسم الأوَّل: قسم الدِّراسة، وجعلته على ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: تضمن التعريف بالإمام مصطفى بن شعبان السُّرُورِيّ، وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته. أما المبحث

الثاني: فتطرقتُ فيه لاسم المخطوط وتوثيق نسبته إلى المؤلف، ومنهجه في هذا الكتاب، وفي المبحث الثالث جاء وصف النسخة الخطية وبَيَّنتُ المنهجَ المتبع في التحقيق، يليه بعض لوحات من المخطوط، وخاتمة.أما القسم الثاني: قسم التحقيق، قد قسمه المؤلف على أبواب. أسأل الله أن يكون هذا الجَهد خالصًا لوجهه الكريم، ويجعله من العلم النافع...

القسم الأوَّل: الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالإمام مصطفى بن شعبان السُّرُورِيِّ

المطلب الأَوَّل: اسمه وولادته ومؤلفاته

أولا: اسمه وألقابه ونسبه. مصطفى بن شعبان الحنفي الرومي، مصلح الدين، المعروف السُّرُورِيّ[١].لقّب بـ: الكليبوليّ، نسبة إلى كليبولي[٢] مسقط رأسه، والروميّ، نسبة إلى بلاد الروم، ولقب بـ(المولى) و(مصلح الدين) و(الإمام المحقق العالم) [٣]، ونسبه السُّرُورِيُّ[٤] نسبة إلى مدينة (سُرُور)[٥] الذي اشتهر به وعرف.

ثانيا: ولادته ووفاته:

– ولد السروري في قصبة (كليبولي) في إستنبول[٦]، في حدود سنة (٨٩٧ هـ).

– توفّي الإمام السروري بمرض (الهيضة)[٧]، في جمادى الأولى سنة تسع وستين وتسعمئة، وقيل اثنتين وستين وتسعمئة[٨]، ودفن عند مسجده في قصبة (قاسم باشا)، وحزن الناس بموته، وقد بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة[٩].

مؤلفاته

١. أبنية الأفعال والعلامات، الذي نحن بصدد تحقيقه.

٢. ترجمة عجائب المخلوقات في فوائد المخلوقات الكائنة في الأرضين والسّماوات، وهو كتاب تركيّ ترجمه إلى العربيّة أحمد بيجان بن صالح الرّوميّ، المعروف بيازيجى زاده نزيل بلدة كليبولى المتوفَّى بها سنة(٨٥٩هـ)[١٠].

٣. تفسير سورة يوسف– عليه وعلى نبينا السلام – فرغ من تأليفه في رجب سنة(٩٥٤ هـ)، وهي رسالة ماجستير للطالب علي جمعة أحمد القيسي دراسة وتحقيق، في جامعة ديالى .كلية التربية للعلوم الإنسانية ٢٠٢٢ من الآية ٤٢ إلى نهاية الآية ٦٨.

٤. حاشية على التلويح في كشف حقائق التنقيح، لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ الشافعيّ(ت ٧٩٢هـ)[١١].

٥. حاشية على شرح الهداية المسمّى(نهاية النّهاية)، لمحب الدّين: محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمود، المعروف بابن الشّحنة، الحلبي(٨٩٠هـ)[١٢].

٦. الحواشي الصغرى على تفسير أنوار التّنزيل، وأسرار التّأويل للبيضاويّ لناصرالدّين، أبي سعيد، عبدالله بن عمر البيضاويّ، الشّافعيّ، المتوفّى بتبريز سنة (٦٨٥هـ)، وقيل سنة(٦٩٢هـ)[١٣].

٧. الحواشي الكبرى على تفسير أنوار التّنزيل للبيضاويّ[١٤].

٨. شرح الأمثلة المختلفة: حُقّق من الدكتور ليث قهير عبدالله خليل في جامعة الأنبار كلية الآداب، قسم اللغة العربية. في مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الأول –العدد الأول: ربيع الأول ١٤٣٥ هـ / كانون الثاني ٢٠١٤ م.

٩. شرح ايساغوجي في المنطق[١٥].

١٠. شرح الجامع الصحيح للبخاري[١٦].

١١.شرح رسالة المُعمّى أو (المعمّيات) [١٧]، لعبد الرحمن الجاميّ(٨٩٨هـ)[١٨].

١٢.شرح رسالة المُعمّى أو (المعمّيات)، لمير حُسَينْ، حسين بن محمّد الشِّيرازيّ، المتوفّى سنة(٩٠٤هـ)[١٩].

١٣. شرح المصباح للمطرزيّ في النحو للإمام: ناصر الدين المطرزيّ، النحويّ، المتوفى سنة(٦١٠هـ)' وهي رسالة ماجستير للطالب حسين أوقور، إشراف د٠ أحمد بوستانجي، الجمهورية التركية– جامعة سكاريا– معهد العلوم الإجتماعية –قسم اللغة العربية وبلاغتها٢٠١١م.

١٤. شرح المراح في التصريف، وهو شرح على كتاب مراح الأرواح، لأحمد بن علي بن مسعود، (ت٧٠٠هـ) تقريباً، رسالة ماجستير، إعداد علي بغجي، إشراف د. نجم الدين العيسى، جامعة يالوا،٢٠١٥م.

١٥. شرح كُلُستان، للشّيخ سعدي بن عبدالله الشّيرازيّ المتوفى سنة(٦٩١هـ)[٢٠]. ذكره صاحب كشف الظنون حاجي خليفة، قال: «وشرحه المولى: مصطفى بن شعبان، المعروف: بسروري، المتوفى: سنة ٩٦٩، تسع وستين وتسعمائة، شرحه شرحا كافيا بالعربية»[٢١].

١٦. شعر في الألسن الثّلاثة، أول ثانٍ وثالث[٢٢].

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

أولًا- شيوخه:تلقّى العلم على أيد علماء ومشايخ كثر منهم:

١. المولى محيي الدين الفناري قاضي عسكر الروم، (ت: ٩٢٩هـ) [٢٣]، وأخذ عنه[٢٤]،

٢. قره داوود بن سليمان بن كمال الرومي المدرّس الحنفي المعروف بقره داوود ، (ت: ٩٤٨ هـ) [٢٥].

٣. القاضي جعفر بن عبدالله الرومي الغلطة المشهور بنهالي، (ت: ٩٤٩ هـ) [٢٦].

٤. الشيخ عبدالكريم القادري الملقب بـ(مفتي شيخ) ، (ت: ٩٥٠ هـ) [٢٧].

٥. أحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بطاشكبري زاده (ت: ٩٦٨ هـ) [٢٨].

ثانيًا- تلاميذه: لم يذكر أصحاب التراجم من تلامذته سوى تلميذ واحد، هو مصطفى خان ابن سليمان خان[٢٩].

المبحث الثاني دراسة المخطوط.

المطلـــــب الأول: اسم المخطوط وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

ثُبِتَ العنوان واسم المؤلف على أُولى الورقات من المخطوط، وهي ورقات سبقت اللَّوحة الأولى، ذُكر العنوان بهذه الصيغة (كتاب أَبنيةُ الأَبوابِ والعلاماتِ)، كما ذكره المؤلف في مقدمته وإن لَم يكن بالنص نفسه، إذ قال: «فاعلم أَنَّ أبواب التصرف خمسةٌ وثلاثون بابًا، ستة منها للثلاثي المجرد»[٣٠]أمّا اسم المؤلف فقد سبق اسم الكتاب مرة في ورقة مستقلة وبهذا النص: (شرحي سروري)، ومرة في الورقة التي ذُكِرَ فيها اسم الكتاب بهذه الصيغة (شرح بناء وصيغة شرحي سروري)والذي يُثبت لنا صحة اسم الكتاب أنَّ المؤلف عندما انتهى منه قال: «تمَّ كتاب أبنية الأبواب والعلامات بعون الله»[٣١].

المطلب الثاني: منهج المؤلف:

أولًا: بدأ كتابه بمقدمة،افتتحها بالبسملة والحمد والثناء، وتكلم بشكل موجز على أبواب التصريف إذ قال: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، الحمد لله الذي صَرَفَ قلوبنا بالعلمِ والعرفان، والصلاة على نبيه المبعوث بالرحمة والإحسان، وعلى آله وصحبه ذوي الأمن والإيمان، وبعد: فاعلم أنَّ أبواب التصرف خمسةٌ وثلاثون بابًا، ستة منها للثلاثي المجرد»[٣٢].

ثانيًا: قَسَّمَ كتابَه على أبواب، لكلِّ فعل باب، مبتدِئًا بالثلاثي المجرد وأبوابه، ومن ثَمَّ الرباعي المجرد، والمزيد وهكذا...

ثالثًا: يذكر الوزن ويذكر موزونه ويسرد الأمثلة، ويبيّن علامة كل وزن، كقولِه: «فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلًا، هذا وزن موزونه: (فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا) /٣ظ/، وعلامته أن يكون ماضيه على أَربعةِ أحرف بزيادة أحد المتجانسين»[٣٣].

رابعًا: يبيّن الألفاظ الغامضة التي مَثَّل بها لأبواب الأفعال، «نحو: (جوَّلت) لتكثير الجَوَلان وهو لازم، و(طوَّفت) لتكثير الطواف وهو متعدي»[٣٤].

خامسًا: لَم يستشهد بالآيات القرآنية إلّا في موضعٍ واحد وذلك عند تبيانه لمعنى (استرجع)، إذ قال: «للتسليم والقبول وهو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أي: الآية {قالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ} [٣٥] وهو تسليم النَّفس /٨و/ إلى الله تعالى...»[٣٦].

وخلا كتابه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، والشواهد الشعرية، والأمثال.

سادسًا: يعلل تقديم بابٍ على باب، كما يعلل الظواهر الصرفية. كقوله: «فإن قيل: لِمَ قدِّمَ هذا الباب على البابِ الثاني؟ قُلنا: لأنَّ عينَ المضارعُ مضمومة فيه مكسورة في الثاني، والضَّم أقوى الحركات، والكسرة أَضعفَهما فقدَّم الأَقوى على الأضعف. أو لأنَّ الضَّمَ /١ظ/ علويٌّ والكسرُ سُفليّ، والعلوي مقدَّم على السُفلي في الحرمة، فقُدّمَ عليه في الوضعِ للتوافق، أو لأنَّ مجيءَ (يَفْعُل) بضَّم العين من (فَعَل) بفتح العين سماعي، ومجيءُ (يفعِلُ) بكسر العين من (فَعَل) بفتحها قياسي، والسماعي مُقَدَّم على القياسي؛ لقلته.

فإن قيل: كون الوضعُ على العكس في بعض النسخِ فلا وجه له، قُلنا: بلْ له وجه وهو كون موافقةُ اللَفظ للمعنى كاملة»[٣٧].

سابعًا: يُبيّن الفعل اللازم من المتعدي، مثل قوله: «قد يجيء للتعدية واللّزوم بلا تأثير فلا يخلو أمَّا أن يكون في الفعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي، نحو: (جوَّلت) لتكثير الجولان وهو لازم، و(طوَّفت) لتكثير الطواف وهو متعدي.

وأَمَّا أن يكون في الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو: (موَّتت الإبلُ)، أي: مات أعداد كثيرة من الإبل»[٣٨].

ثامنًا: يعتمد في طرح الموضوع على وضع أسئلة تقرّب الصورة للقارئ وتوجز الشرح، كما قال عند كلامه عن الخماسي: «فإن قيل لِمَ انحصرت أبواب ما زِيدَ فيه حرفان على خمسة؟ قلنا: كان ذلك للتوافق بين الأبواب والحروف، أو نقول هذا الحصر استقراء. /٧ظ/ فإن قيل لِم قدّم الخماسي على السداسي؟ قلنا: لتقدمه طبعًا قدم وضعًا للتوافق، وأربعة منهما لمزيد الثلاثي المجرد، السداسي هو ما كان ماضيه على ستة أحرف، ويكون الزائد فيه ثلاثة أحرف»[٣٩].

تاسعًا: وضع عبارة يُشير بها إلى نهاية الكتاب وبداية الكتاب الذي يليه إذ قال: «تمَّ كتاب أبنية الأبواب والعلامات بعون الله. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم /١٢ظ/»[٤٠].

المبحث الثالث وصف النسخة الخطية ومنهج التحقيق وصور من المخطوط

المطلب الأوَّل: وصف النسخة الخطية

هي نسخة خطية فريدة، تحتفظ بها دار الكتب التركية تحت رقم (٦٢٩)، تقع في (١٢) لوحة ضمن مجموع يقع في (٢٠)، مسطرتها (١٥) سطر مقاس (١٣٧ × ١٩٢) متوسط، عدد الكلمات في كل سطر تسع كلمات. المخطوط وقف وقد خُتِمَ بختمين، الأوَّل على لوحة العنوان، والثاني وسط المخطوط ونص الختم: (وقف هذا الكتاب السيد عبد القادر الشهير بأمير خواجه الأسكداري، بجامع والدة السلطان العتيق في الأسكدار، صانه الله تعالى عن الأكدار)كتب اسم الكتاب والمؤلف في أكثر من موضع على المخطوط. لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ. يسهل الناسخ الهمزة إلى ياء إذا كانت وسط الكلمة كـ (زائد زايد)، ولا يكتبها إذا كانت نهاية الكلمة كـ(استقراء استقرا).يضع الناسخ عبارات تكمل النص على الحاشية، وهناك عبارات اعتراها السقط، هذه من الأمور التي زادت العمل صعوبة إضافة إلى كون النسخة فريدة اعترى بعض الأوزان خطأ (انفَعَلَ يَنفَعِلُ انفِعَالًا) لكن التاسخ وضع بدل (انفِعَالًا افتِعَالًا)، كما يسوق أمثال أحيانًا لا تستقيم مع الوزن الذي يتكلم عنه. وضع ما يدل على نهاية المخطوط وبداية كتاب آخر فقال بعد الانتهاء من السبعة وثلاثين بابًا: «تمَّ كتاب أبنية الأبواب والعلامات بعون الله. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، يليه حاشة على ديباجة المتوسط/١٢ظ/»[٤١].

المطلب الثاني: منهج التحقيق

١. نسخت أصل المخطوط وأثبتُّ أرقام أوراق الأصل، بوضع رقم اللوحة بين خطين مائلين مشيرةً إلى وجه اللوحة بالرمز /و/ وإلى ظهرها بالرمز /ظ/.

٢. نبهتُ على ما اعترى نسخ المخطوط من تصحيف أو تحريف أو خطأ، ووضعت ما تأكدت من صوابه في المتن، وأشرتُ إلى الأصل المخطوء في الهامش.

٣. التزمتُ الرسم الإملائي المعاصر ، ولم ألتزم الرسم الإملائي الذي اختاره المؤلف في الألفاظ التي تعدُّ من مذهبه في الرسم والكتابة، إذا كان هناك خطأ إملائيًا فإنّي عزوتُ ذلك إلى خطأ الناسخ، واستبدلتها بالصواب، وأشرتُ إلى ذلك في الهامش.

٤. وضعت ما كان مطموسًا في نسخ الكتاب أو ساقطًا منها أو ما يستقيم به السياق بين معقوفتين بهذه الصورة [ ]، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

٥. وثقتُ النصوص بالإشارة إلى مواضع ذكرها في كثير من الكُتب.

٦. تخريج الشواهد القرآنية.

٧. بينتُ معاني الألفاظ الغامضة التي يسوقها المؤلف من باب التمثيل.

٨. وضَعت علامات الترقيم التي لها أثر كبير في توجيه المعاني وإيضاحها.

٩. وضعت أوزان الأبواب بخط غامق، وموازينها بين قوسين.

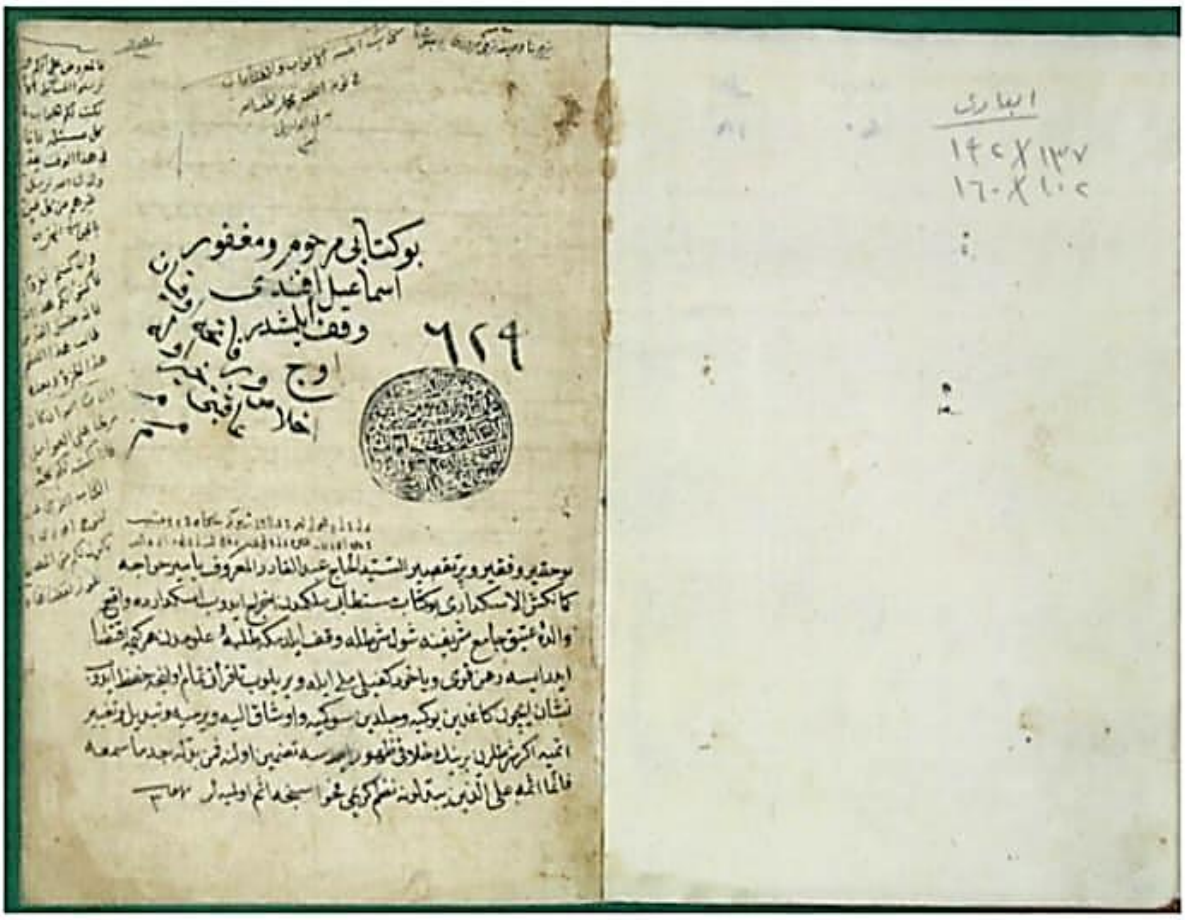

بوكتابي مرحوم ومغفور
اسماعيل افندي ... وقف البشير ...
اوج ... خلاص ...

وقف فيجيل الله كلا رعام

اللوحة الأخيرة

الخاتمة:

١. لم يُصرح باسم أحد أو أنَّه نقل عن أحد إلَّا سيبويه والخليل بن أحمد الفراهيدي في مسألة واحدة.

٢. يذكر إذا كان في المسألة التي هو بصددها خلاف، ولكن لا يوعز هذا الخلاف إلى مذهب معين.

٣. لا يُبيِّن له رأيًا صريحًا في المسائل التي فيها خلاف بل يكتفي بالسَّرد بعد قوله (كما يرى البعض أو واختلفوا فيه) وغيرها من العبارات.

٤. يكاد يخلو الكتاب من الشواهد القرآنية، فلم يستشهد المؤلف إلّا في موضعٍ واحد.

٥. لم يستشهد السروري بهذا المُؤَلَف، بالحديث النبوي الشريف، ولم يستشهد بالشعر ولا الأمثال.

٦. يعلل تقديم باب على باب فبعض التعليل يكون صرفي وبعضها صوتي وبعضها آخر نحوي.

٧. اهتم السروري بالمصطلحات التي تناولها الصرفيون قبله وقد عرّف بعضها، مثل المتعدي واللازم.

٨. حرص على توضيح بعض الألفاظ وذكر معانيها

٩. جعل أبواب التصريف سبعة وثلاثين باباً، يذكر الباب ووزنه وموزونه

١٠. وضع ما يدل على نهاية الكتاب.

القسم الثاني

نصُّ كتاب أَبنية الأَبواب والعلامات مُحقَّقًا

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي صَرَفَ قلوبنا بالعلمِ والعرفان، والصلاة على نبيه المبعوث بالرحمة والإحسان، وعلى آله وصحبه ذوي الأمن والإيمان، وبعد: فاعلم أنّ أبواب التصريف خمسةٌ وثلاثون بابًا، ستة منها للثلاثي المجرد.

الباب الأَوَّلُ

منها[٤٢]: **فعَل يفعُل فَعْلًا**، وهذا وزنٌ موزونه: (نصَرَ، يَنصُرُ، نصْرًا)، وعلامته أن تكون عينُ فعله مفتوحة في الماضي، ومضمومة في المضارع. وبناؤه يكون في المتعدي غالبًا، نحو: (نَصَرَ زيدٌ عمرًا)، وقد يكون للازم نحو: (خرجَ زيدٌ).

فإن قيل ما المتعدي؟ قُلنا: هو الفعلُ الذي يَتَعدى من الفاعلِ إلى المفعولِ به[٤٣]. وقيل: هو الذي يَتَجاوز من الفاعلِ إلى المفعولِ به[٤٤]. وقيل: ما يقعُ على المفعولِ به. وقيل: ما يحتاج إلى مفعولٍ به. وقيلَ: ما يتوَقفُ فهمُه على فهمِ المفعولِ به.

فإن قيل: ما اللَّازم؟ قُلنا: هو الفعل الذي لا يتعداه من الفعلِ إلى المفعولِ به[٤٥]. وقيل: ما لا يتجاوزَ من الفاعل إلى المفعول به. وقيل: ما يقع على المفعول به[٤٦]. وقيل: ما لا يتوّقفْ فهمه على فهمِ المفعول به.

فإن قيل: لِمَ قدِّمَ هذا الباب على البابِ الثاني؟ قُلنا: لأنَّ عينَ المضارعِ مضمومة فيه مكسورة في الثاني، والضَّم أقوى الحركات، والكسرة أَضعفَهما فقدَّم الأَقوى على الأضعف، أو لأنَّ الضَّمَ /١و/ علويٌّ والكسرَ سُفليّ، والعلويُّ مقدَّم على السُفلي في الحركة[٤٧]؛ فقُدّمَ عليه في الوضعِ للتوافق؛ أو لأنَّ مجيءَ (يَفْعُل) بضَّم العين من (فَعَل) بفتح العين سماعي، ومجيءُ (يفعِلُ) بكسر العين من (فَعَل) بفتحها قياسي، والسماعي مُقَدَّم على القياسي لقلته.

فإن قيل: كون الوضعِ على العكس في بعض النسخِ فلا وجه له، قُلنا: بلْ له وجه وهو كون موافقةِ اللَّفظ للمعنى كاملة.

الباب الثاني

فَعَلَ يَفْعِلُ، وهو وزنٌ موزونه: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وعلامته أَن يكون عينُ فعلِه مفتوحةً في الماضي ومكسورة في الغابر[٤٨]، وبناؤه يكون للمتعدي غالبًا، نحو (ضربَ زيدٌ عمرًا)، وقد يكون للازم، نحو: جلسَ زيدٌ.

فإنْ قيلَ: لِمَ أُخِرَ هذا الباب الذي تجيء عين مضارعه مفتوحة عن بناء هذا الباب[٤٩]؟ قُلنا: فعل ذلك؛ لأنَّ صيغة الماضي والمضارع مختلفة في هذا الباب، ومتفقة في ذلك الباب[٥٠]، والمختلف مُقدَّم على المتفق عند أَهلِ هذا الفن. فإنْ قِيلَ: لِمَ كان كذلك ولَم يكن بالعكس؟ قُلنا: لِكَثرة استعمال المختلف وقِلة المتفق، وإنَّما كان كذلك؛ لتطابق اللَّفظ للمعنى في الأَوَّل دون الثاني– والله أَعلم.

الباب الثالث

فَعَل يَفْعَل, وهذا وَزنٌ موزونه (فَتَحَ يَفْتَحُ)، وعلامته أَنْ يكون عين فعله مفتوحة في الماضي والمستقبل، وبناؤه يكون للمتعدي غالبًا نحو: فتحَ زيدٌ البابَ، وقد يكون للازم، نحو: ذهبَ زيدٌ.

/١ظ/ شَرطُ هذا الباب أن تكون عين فعله أو لامه حرفًا من حروف الحلق وهي ستة أَحرف (الهمزة، والهاء، والعين، والخاء، والغين، والحاء).

فإنْ قيل: لأَيّ شيء قدِّمَ هذا الباب على الباب الذي يجيءُ عين مضارعه مفتوحة، وعين ماضيه مكسورة[٥١]؟ قلُنا: إنّما كان ذلك؛ لأنَّ الفتح أَصل والكسر فرع، والأَصلُ مُقدَّمٌ على الفرعِ، أَو لأنَّ الفتحَ علويٌّ والكسر سُفلي، والعُلوي مُقَدَّم على السُفلي –كما مرَّ آنفًا–[٥٢] فقدم عليه في الوضع للتوافق، أَو لأنَّ الفتح غير محتاج إلى تحريك العضو[٥٣] عند التَّلفظ بخلاف الكسر فتكون أَخف الحركات، والطَباع تميلُ إليها فيكون أَحق بالتقديم.

فإنْ قِيل: لِمَ قدَّمَ الأَبنية التي تجيء من (فعَل) بفتح العين على الأَبنية التي تجيء من (فعِل) بكسر العين ومن (فعُل) بضمّها؟ قلنا: إنّما الفعل ذلك لأَنّه أَقوى منهما؛ ولهذا تجيء الأَبنية منه أَكثر منهما.

الباب الرابع

فَعِلَ يفْعَل هذا وزنٌ موزونُه (عَلِمَ يعْلَمُ)، وعلامته أَنْ يكون عين فعله مكسورة في الماضي ومفتوحة في المضارع، وبناؤه يكون للمتعدي غالبًا، نحو: عَلِمَ زيدٌ عمرًا فاضلًا، وقد يكون للازم، نحو: فرحَ زيد.

فإنْ قيلَ: لِمَ قَدّم هذا الباب على الباب الذي يكون عين مضارعه وماضيه مضمومة؟ قُلنا: لأَنّه في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد؛ لأَجل الكسر وهو الحنك الأَسفل، وفي ذلك/٢و/ الباب يحتاج إلى تحريك العضوين؛ لأَجل الضم وهما الشفتان فيكون هذا الباب أَخف بالنسبة إلى ذلك الباب، والأَخف أَولى بالتقديم.

الباب الخامس

فَعُلَ يفْعُل وهو وزنٌ موزونه (حَسُنَ يَحْسُن) وعلامته أَن تكون عين فعله مضمومة في الماضي والمضارع, وبناؤه لا يكون إلَّا لازمًا، نحو: حَسُن زيدٌ.

فإنْ قِيلَ: لِمَ لا يتعدى هذا الباب؟ قلنا: لأَنّه لا يجيء إلَّا من النعوت والطبائع وليس شيءٌ منها بمتعدي[٥٤]، فإن قيل: لِمَ قَدمَ هذا الباب على الباب الذي يكون عين ماضيه ومضارعه مكسورة؟ قلنا: لأَنَّ الضم أَقوى الحركات والكسر أَضعفها[٥٥] فقدمَ على الأَضعف، أَو لأَنّ مجيء الكسرة فيهما على الشذوذ والندرة فقدم عليه لهذا.

فأَمَّا تقديم بناء فعل بكسر العين على فعل بضم العين مع أنّ الضَّم أَقوى الحركات نظرًا إلى كثرة مجيء الأَبواب منه بالنسبة إليه، فافهم.

الباب السادس

فَعِلَ يَفْعِل هذا وزنٌ موزونه (حَسِبَ يَحْسِب) وعلامته أن تكون عين فعله مكسورة في الماضي والمضارع, وبناؤه يكون للمتعدي غالبًا، نحو: حَسِبَ زيدٌ عمرًا فاضلًا، وقد يكون للازم[٥٦]، نحو: نَعِمَ الرجل.

فإن قيلَ: ما وجه حصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب؟ قلنا: وجه ذلك أنّ لماضيه ثلاثة أبنية؛ لأَنَّ الأَوَّل لا يكون إِلَّا مفتوحًا؛ لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضَّمة والكسرة عليه، والحرف الثاني منه لا يكون إِلَّا متحركًا؛ /٢ظ/ لاستلزام سكونه اختلاط الأبنية وحركاته لا تزيد[٥٧] على ثلاثة.

فإِنْ كانت فتحة فلا يخلو[٥٨] من أَن تُكسَر عين مضارعه أَو تُضمُّ أَو تُفتَح، وإن كانت كسرة فإمَّا أَن تُفتَح عين مضارعها أَو تُكسَر، وإن كانت مضمومة فعين مضارعه لا تكون إِلَّا مضمومة فانحصر بحسب الواقع في ستة أبواب.

وإِنْ كانت تقتضي العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثني عشر بابًا؛ لأَنَّ لكلِّ حال فعل أَربعة أَحوال الفتحة، والضَّمة، والكسرة، والسكون، ومجموعها اثنا عشر حالًا، فيضمّن كلّ حال بابًا.

فإن قيل: لِمَ قدَّمَ الثلاثي على غيره من الأَبواب؟ قلنا لتقدمه الطبيعي على ذلك فَقُدِّمَ وضعًا للتوافق.

وثلاثة منها لمزيد الثلاثي المجرد الرباعي

[أَبواب الفعل الرباعي] [٥٩]

الباب الأَوَّل: وهو **أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا** ووزن موزونه ، (أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا)، وعلامته أَن يكون ماضيه على أَحرف بزيادة الهمزة المفتوحة في أَوله، وبناؤه يكون للتعدي غالبًا، نحو: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا، وقد يكون للازم نحو: (أصبحَ الرجلُ).

زهرةً هذا الباب يجيء لمعان:

الأَوّل: للتعدية، نحو: (اخرجته).

والثاني للصيرورة، نحو: (أَمشى الرجلُ) أَي صارَ ذا مشيةٍ

والثالث: للوجدان (أحمدته)، أَي: وجدته محمودًا

والرابع: الحينونة، (أَحصد الزرعُ)، أَي: حان وقت حصاده أَي: قرب.

والخامس: للإزالة، نحو: (أَشكيته)، أَي: أزلت شكايته.

والسادس: للدخول في الشّيء، نحو: (أَصبحَ الرجلُ)؟ /٣و/ أَي: دخل في وقت الصباح.

والسَّابع: للكثرة، نحو: (أَلبن الرجل)، إذا كثر عنده اللَّبن.

والثامن: للتعريض، نحو: (أَباع الجارية) إذا عرضها للبيع.

والتاسع: للتمكن، نحو : (أَقبر الميت)، إذا مكنه في القبر.

والعاشر: للزيادة في المعنى، يقال: (شغلته) وإذا قصد الزيادة في الشغل يُقال: (أَشغلته).

والحادي عشر: زائدة، نحو: (أَقلته)، وأصل قلِت قيلت، ثم نُقلت كسرةُ الياءِ إلى ما قبلها وهو القاف، بعد سلبِ حركتها فصارت (قِيلت)، فالتقى ساكنان، أحدهما الياء والآخر اللام فحذفت الياء للساكنين[٦٠]؛ لكونها حرف علة فصارت (قلت).

والثاني عشر: للمطاوعة، نحو: كببه فاكب، أَي: ألقاه على وجهه فالتقى، ويقال: عرضه فاعرض، أَي: اظهره فاظهر.

والثالث عشر للطلب، نحو: (أعظَّمته) أَي: استعظمته.

وهذا حصر تتبّع استقراء، فإن قيلَ: لِمَ كسرت همزته في المصدر مع أَنَّها مفتوحة في الماضي؟ قلنا: فرقًا بينه وبين الجمع على: أفعال مثلًا إذا قيل: أدبار في المصدر، لم يُعلم أهو مصدر أَم جمع دبر.

فإن قيل: لِمَ لَم يُفعَل الأَمرُ بالعكس؟ قلنا: لثقل الجمع وخفة الفتحة، فإن قيلَ: لِمَ قدَّمَ بابَ الأفعالِ على غيره مما زِيد فيه حرفٌ واحد؟ قلنا: لأَنَّ الزيادةَ فيه في الأَوَّل دون غيره.

والباب الثاني

فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلًا، هذا وزنٌ موزونه: (فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا) /٣ظ/، وعلامته أن يكون ماضيه على أَربعةِ أحرف بزيادة أحد المتجانسين.

واعلم أنَّ الصرفيين قد اختلفوا في الزيادة في هذا الباب، قال الأكثرون: إنَّ الزائدة فيه هو الحرف الثاني؛ لأنَّ الحكم بالزيادة في الآخر أولى من غيره؛ لأنَّه هو محل التغيير[٦١].

والثاني قريب منه، وقال الخليل[٦٢]: إنَّ الزائد فيه هو الأوَّل؛ لأنَّ الحكم بزيادة الساكن أَولى من غيره، والوجهان جائزان عند سيبويه[٦٣] لتعارض الدليلين[٦٤]، وبناؤه للتكثير غالبًا قد يجيء للتعدية واللُّزوم بلا تأثير فلا يخلو إمّا أن يكون في الفعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي، نحو: (جوَّلت) لتكثير الجولان وهو لازم، و(طوَّفت) لتكثير الطواف وهو متعد.

وإمّا أن يكون في الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو: (موَّتت الإبلُ)، أي: مات أعداد كثيرة من الإبل،

وإمَّا أن يكون في المفعول فعند ذلك يكون للتعدي فقط نحو: غَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ أي: غلَّقت أبوابًا كثيرة. فإن قيل: ما الفرق بين التكثير في الفاعل والتكثير في المفعول وبين التكثير في الفعل؟ قلنا: تكثير الفاعل والمفعول يستلزم كثرة الفعل تكثير الفعل, والفاعل لا يستلزم تكثير المفعول، فإن قيل: لِمَ كان كذلك؟ قلنا: لأنَّه كما تحقق التكثير في المفعول تحقق في الفعل /٤و/ بالضرورة ولا يلزم من تحققه في الفعل تحققه في الفاعل والمفعول ومثاله مرّ.

وأَمَّا المتعدي بلا تكثير فهو ك (جَرَّبَ الإبلَ يُجرِبُ تجريبًا) [٦٥]، و(عَظَّم يُعَظِمُ تَعظِيمًا)، وهذا إذا كان بمعنى صار، ومنه (عَجَّزَت المرأة الرجل وشَيَّبَت) أي: صار عجوزا ومشيبًا، وإذا كان بمعنى الإزالة، نحو (قرَّعتَهُ) أي: أزلتُ القرعَ عنه، و(جَلَّدتُ البعير) أي: أزلت جلده، و(قرَّدته) أي: أزلت قراده.

ويجيء لنسبة الفعل إلى المفعول، نحو: (فسَّقته)، أي: نسبته إلى الفسق والخطأ، ويجيء لوجود الشيء على صفته، نحو: (حمَّدته)، أي: وجدته محمودًا، ويجيء بمعنى نقل نحو: (قلَّس) وقَلس، وقصَّرَ وقَصَر، وزيَّل وزال، وميَّز بمعنى واحد فهذه المعاني كلها للتعدية.

وأمَّا اللازم بلا تكثير فنحو: تحوَّل بمعنى انتقل، فإن قيل: لِمَ قدم هذا الباب على المفاعلة مع الباء الزائدة فيه بين الفاء والعين؟ قلنا: إنَّما قُدِّمَ عليه؛ لأن الزائد فيه من جنس الأصول.

الباب الثالث

فاعَل يفاعل مفاعِلة وفِعالًا وفيعالًا، وهو وزنٌ موزونه (قاتَلَ يقاتِلُ مقاتِلَةً وقِتالًا)، وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين، فإن قيل: لِمَ زيدت الألف بين الفاء والعين؟ قلنا: لأجل الضرورة وذلك أنَّها لو زيدت في الأوَّل لالتبس بالمتكلم وحده في /٤ظ/ المضارع أو التبس بماضي باب الأَفعال ولو زيدت في الآخر يلتبس بالتثنية، ولو زيدت بين العين واللَّام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمعه المكسر[٦٦].

فإن قيل: يفرّق بالإعجام بين ماضي[٦٧] هذا الباب ومبالغة اسم الفاعل، قلنا: الاعجام يترك كثيرا, فإن قيل: يلزم القياس على تقدير زيادة الألف بين الفاء والعين باسم الفاعل الذي ليس للمبالغة, قلنا: سلمنا ذلك إلَّا أنَّ التباسه به أَولى من الالتباس باسم الفاعل الذي للمبالغة وبناؤه للمشاركة بين اثنين في الصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالبًا والآخر مغلوبًا، فيكون الغالب فاعلًا والمغلوب مفعولًا لفظًا وبالعكس معناه، أي: ويكون المغلوب فاعلًا والغالب مفعولًا في المعنى، نحو: قاتل زيد عمرًا, فهو حينئذٍ للتعدية فقط.

ويجيء لغير المشاركة نحو: عاقبت اللِّص وطارقت النّعل[٦٨]، ويجيء بمعنى أفعل, نحو: عافاك الله وأعفاك, أي: أعفاك الله, أي: أعطاك الله العافية، ويجيء للتّكثير، نحو: ضاعفت المال, بمعنى ضعَّفته، ويجيء بمعنى: تفاعل، نحو تسارع وتنازع وتجاوز, بمعنى واحد, ويجيء بمعنى: فَعَل، نحو: دافع بمعنى: دفع، وهذه المعاني كلها للتعدية أيضًا وإذا كان بمعنى قد يجيء للازم نحو: سافَرُ وسَفر.

فإن قيل لِمَ انحصرت[٦٩] أبواب ما زيد /٥و/ فيه حرف واحد على ثلاثة ولم تكن[٧٠] أربعة على عدد حروف الماضي؟ قلنا: فعل ذلك؛ لأنَّ الزيادة لا تخلو إمّا أن تزاد في أَوله وهو باب أفعل، أو في وسطه وهو لا يخلو إمَّا أن يكون بين الفاء والعين وهو باب فاعل أو بين العين واللام على ما ذهب إليه البعض, وهو باب فعل أو في آخره وهو لا يوجد بالاستقراء أو الالتباس[٧١] فلا يكون إلَّا ثلاثة أبواب.

فإن قيل: على ما ذكرت ينبغي أن تقدم باب فاعل على باب فعل؟ قلنا: نعم، إنّ المناسبة اللَّفظية على مذهب البعض تقتضي ذلك إلّا أنه لما كان باب (فعل) مشتركًا مع باب (افعل) في أكثر المعاني المذكورة بعدم ترجيحَ للمناسبة المعنوية، والصحيح أن هذا الحصر حصر استقرائي.

[أبواب مزيد الثلاثي المجرد] [٧٢]

وخمسة منها لمزيد الثلاثي المجرد، وهو ما كان ماضيه[٧٣] على خمسة أحرف ويكون الزائد فيه حرفين، وهو نوعان، النوع الأول بابان:

الباب الأَوَّل

تَفَعَّل يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا، وهذا وزن موزونه (تَقَطَّع يَتَقَطَّعُ تَقطُّعًا)، وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أَوَّله وحرف آخره من جنس العين، واختلف فيه كما مر في باب التفعيل[٧٤]، وبناؤه يكون مشتركًا بين اللازم والمتعدي.

أمَّا كونه لازمًا فهو إذا كان للمطاوعة، وهو مطاوع (فعّل) بتشديد العين, نحو: قطّعته فتقطَّع وكثّرته فتكثَّر[٧٥].

وأمَّا كونه متعديًا فهو إذا كان بمعنى أخذ نحو: تمزر[٧٦] إذا أخذ ميزارًا[٧٧] يجيء للتكليف: وهو تحصيل المطلوب شيئًا بعد شيء، نحو: تعلَّمَ العلمّ، أي: علمه مَسْأَلَةً /٥ظ/ بَعْدَ مَسْأَلَةٍ، تجرّع الشراب أي: شربه جرعة بعد جرعة[٧٨], وقيل التكلف: عبارة عن إظهار الفاعل أصل الفعل، ولم يكن أصلًا له إلَّا أنه يريد حصوله نحو: تصبَّر وتحلَّم وتشجَّع، أي: أظهر الصبر والحلم والشجاعة، ولم يكن عليه.

ويجيء بمعنى تفاعل نحو: تعاهد، ويجيء بمعنى فعل نحو: تقسّم بمعنى قسم، وتقطّع بمعنى قطع، وهذه الثلاثة للتعدية أيضًا، ويجيء بمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك تختص باللازم نحو: تكلّم وتبسّه. ويجيء للتجنب نحو: تهجّد أي: جانب الهجود بمعنى بَعُد من النوم باللَّيل, وتخرَّج أي: بعد من الخروج[٧٩] [وهذا لازم أيضًا وهذا باب التفعيل] [٨٠] تقدّم على غيره؛ لأنّ إحدى الزيادتين[٨١] من جنس الأصول.

الباب الثاني

تَفَاعل يَتَفَاعلُ تَفَاعُلًا وهو وزن موزونه (تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا)، وعلامته أَن يكون ماضيه على خمسة أَحرفٍ بزيادة التاء في أوّله، والألف بين الفاء والعين[٨٢]، وبناؤه للمشاركة بين الاثنين فصاعدًا[٨٣] نحو: تباعد زيدٌ وعمروٌ وتخاصمَ زيدٌ وعمر وبكر. ومنه تصالح القوم، وهذه الباب مشترك بين اللازم والمتعدي.

أمّا كونه لازمًا فهو إذا كان من فاعل المتعدي إلى مفعول وحده[٨٤]، نحو: تضاربنا من ضَارب، ولا يقال تضاربه؛ لأنّه ينقص[٨٥] عن فاعل بمفعول أبدًا.

أما كونه متعديًا فهو إذا كان من فَاعَلَ المتعدي إلى مفعولين[٨٦]، نحو: [تنازعنا الحديث من نازعته وتشاركنا المال من شاركته المال، ولا يقال تشاركته الحديث وتشاركته المال] [٨٧]؛ لما مرَّ من أنَّه ينقص عن فاعل /٦و/ بمفعوله أبدًا[٨٨] وهذا المذكور إشارة إلى كون تفاعل لازمًا في حال ومتعديًا في حال.

من حيث اللَّفظ يجيء للتكلف فيما لا يراد حصوله ومعناه قد مرّ[٨٩]، نحو: تجاهل وتمارض، أَيّ: أَظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه في الحقيقة. فإن قيل ما الفرق بين **تَفَعَّل وتَفَاعَل** في حال كونهما للتكلف؟ قلنا: هو أنّ **تفعّل** في هذه المعاني: كتكرَم وتجمّل يريد صاحبه إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه؛ ليكون متصفًا بتلك الصفة وهي الكرم والجمال، و**تَفَاعَل** ليس كذلك؛ لأَنَّه لا يدل على أن صاحبه مُدعٍ دعوى كاذبة؛ لأَنّ المتجاهل والمتمارض لا يريد كلّ واحد منهما أن يكون جاهلًا ولا مريضًا وإن أظهر ذلك من نفسه[٩٠].

ويجيء تفعَل بمعنى تعاهد بمعنى تَعَهَّد وتزَاد بمعنى تَزَيَّد وتَذَاءب بمعنى تَذَءَّبَ، ويجيء بمعنى **أفعل** نحو خطأ بمعنى أَخطَأَ، وتَسَاقَط بمعنى أسقط. ويجيء على معنى غير هذه المعاني المذكورة، نحو: تقاضيته، وتلاقيته، [و][٩١] تداركته، وهذه الثلاثة للتعدية أيضًا. وهذا باب التفاعل قدِّمَ على غيره؛ لمشاركته الأوّل في زيادة التاء في الأَوّل.

والنوع الثاني ثلاثة أبواب، **الباب الأَوَّل** :

انفَعَلَ ينفَعِلُ (انفِعَالًا)[٩٢]، وهذا وزن موزونه (انقَطَعَ يَنقَطِع انقِطَاعًا) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة الهمزة والنون /٦ظ/ في أَوَّلِه، وبناؤه للمطاوعة[٩٣]، ومعناها: صدور فعل عن فعل، صدور الانقطاع عن القطع، فيقال: إنَّ مصدر انقطع الذي هو الانقطاع صادر مصدر قطع الذي هو القطع [٩٤] وهذا الباب يجيء لمطاوعة **فَعَل** بفتح العين مع التخفيف نحو قَطَعته فانقَطَع، وصَرَفته فانصَرَف[٩٥]. ويجيء لمطاوعة **فَعّل** بالتشديد, نحو: عدَّلته فانعدل، ويجيء لمطاوعة **افعل** نحو: اسقفت الباب فانسقفت، أي: رددته فارتد[٩٦]، وازعجته فانزعج، أي: أبعدته فابتعد. قال بعضهم وهذا شاذ[٩٧]، ويشترط في هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة للحس؛ لأنّ وضعه لحصول أثر الفاعل فحصر بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذي وضع له، ومن ثمة لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقصد، أما قولهم عدمته فانعدم[٩٨] مع إنَّه لا علاج ولا تأثير فيه فهو على سبيل المجاز منهم.

فإن قيل: لِمَ قدم هذا الباب على الافتعال؟ قلنا: قدِّم عليه لكونه الزيادتين فيه في الأَوَّل دون ذلك.

الباب الثاني

افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا وهذا وزن موزونه: (اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا)، وعلامته أن يكون ماضيه على خمسةِ أحرف بزيادةِ الألف في أَوَّله، والتاء بين الفاء والعين [٩٩]، وبناؤه مشترك بين اللَّازم والمتعدي.

أمّا كونه متعديًا فهو إذا كان بمعنى اتخذ، نحو اختبز /٧و/ واطبخ، أي: اتخذَ خبزًا و طبيخًا[١٠٠].

وأمّا كونه لازمًا فهو إذا كان بمعنى **افتعل** في المطاوعة[١٠١] نحو: مزجته فامتزج وجمعته فاجتمع، وغممته فاغتم[١٠٢] ، ويجيء بمعنى **فعل** فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي، أمّا اللازم منه فكاحتقر بمعنى حقر،

وأَمّا المتعدي منه فهو كانتزع بمعنى نزع.

ويجيء بمعنى **تفاعل** فعند ذلك يكون للتعدية معنى فقط نحو: اختصم زيد [و] [١٠٣] عمر والخصمان اصطلحا[١٠٤]، بمعنى تخاصما وتصالحا[١٠٥]

ويجيء للمبالغة فعند ذلك يكون للتعدية فقط، نحو اكتسب المال واجتمعه، أي: بالغ في كسبه فجمعه [١٠٦]

فإن قيل: لِمَ قدّم على ما بعده؟ قلنا: لكون الزيادة في أَوَّلِهِ بخلاف ذلك، أو لكثرة استعماله.

الباب الثالث

افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا وهذا وزن موزونه: (احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أَحرف بزيادة الهمزة في أَوَّلِه، وحرف آخر من جنس اللَّام بالاتفاق وبناؤه لا يكون إلَّا لازمًا؛ لأنَّه لا يجيء إلا من الألوان والعيوب، نحو: احمَرَّ واصفَرَّ واعوَرَّ وهذا من أفعال الطبائع التي لا تتعدى إلى الغير[١٠٧] فثبت بهذا كونه لازمًا، ولكنه لمبالغة[١٠٨] اللازم؛ لأنّه يقال: حَمَر زيد إذا احمر في الجملة ثم يقال: احمَرَّ إذا احمَرَّ بمبالغة فإن قيل لِمَ انحصرت[١٠٩] أبواب ما زِيدَ فيه حرفان على خمسة؟ قلنا: كان ذلك للتوافق بين الأَبواب والحروف، أو نقول هذا الحصر استقراء. فإن /٧ظ/ فإن قيل لِم قُدّم الخماسي على السداسي؟ قلنا: لتقدمه طبعًا قدم وضعًا للتوافق.

وأربعة منهما لمزيد الثلاثي المجرد، السداسي هو ما كان ماضيه على ستة أحرف، ويكون الزائد فيه ثلاثة أحرف

الباب الأوّل

اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفعالاً وهذا وزن موزونه (استخرج يستخرج استخراجًا)، وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في أَوَّله، وبناؤه مشتركًا بين اللازم والمتعدي[١١٠].

أَمّا كونه لازمًا فهو إذا كان بمعنى فعل، نحو: استقر بمعنى قَر، وأَمّا كونه متعديًا فهو إذا كان بمعنى أخرج، نحو: استخرج المال، أي أخرجه، وسين استفعل يجيء لمعان عشرة: **الأوّل**: للطلب[١١١] نحو: استغفر، أي: اطلب المغفرة، وعند ذلك يصير متعديًا، **والثاني**: للسؤال[١١٢]، نحو: استَخبَرَ أي سأل الخبر، وعند ذلك يصير متعديًا أيضًا.

و**الثالث** للتحويل[١١٣] نحو: استخل[١١٤] الخمر، أي: تحول الخمر خلًا وعند ذلك يصير لازمًا، و**الرَّابع** للاعتقاد نحو: استكرمته[١١٥]، أي: اعتقدت أَنَّه كريم، وعند ذلك يصير لازمًا أيضًا.

والخامس للوجدان نحو: استجدت شيئًا أي وجدته جيدًا وعند ذلك يصير ذلك متعديًا، و**السادس** للتسليم والقبول وهو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أي: الآية {قالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ} [١١٦] وهو تسليم النَّفس /٨و/ إلى الله تعالى وإذعان ما أمر به ومضاه قالوا إنا عبيد ومُلك لله تعالى وإنا إليه راجعون في الآخرة، فكان معنى[١١٧] قولهم استرجع القوم سَلَّموا أنفسهم إلى الله تعالى وقبلوا ما أمرهم به، وعند ذلك يصير متعديًا.

والسابع للحينونة نحو: استرقع الثوب، أي: حان وقت استرقاعه وعند ذلك يصير لازمًا.

و**الثامن**: بمعنى **افعل**[١١٨]، نحو: استخرج بمعنى أخرج، وعند ذلك يصير متعديًا.

و**التاسع**: بمعنى **فعل**[١١٩] نحو: استقر، أي: قَرَّ عند ذلك يصير لازمًا.

و**العاشر**: بمعنى صار[١٢٠]، نحو: استحجر الطين، أي: صار حجرًا عند ذلك يصير لازمًا أيضًا، والحصر في هذه المعاني حصر استقراء.

فإن قيل لِمَ قَدَّم باب الاستفعال على غيره؟ قلنا؛ لأنّ الزائد فيه في الأوّل.

والباب الثاني

افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيعَالًا، وهذا وزن موزونه (اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشَابًا) [١٢١]، وعلامته أن يكون ماضيه غلى ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوّله والواو بين المتجانسين وأحدهما وهو الآخر من المتجانسين بالاتفاق لعدم سكون الأوّل.

فإن قيل لِمَ قدِّم باب الافعيعال على ما بعده؟ قلنا: لأن الزوائد فيه من جنس الأصول، وبناؤه لمبالغة اللازم[١٢٢]؛ لأنّه يقال: (عَشِبَت[١٢٣] الأَرْضُ) إذا أنبت وجهها في الجملة، ثم يقال: (اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ) إذا كثر عشبها بحيث يستر وج[١٢٤]ها.

الباب الثالث

افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا، وهو وزن /٨ظ/ موزونه (اجْلَوَّذَ[١٢٥] يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا) [١٢٦]، وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوّلِه، والواو بين المدغم والمدغم فيه بين العين و[اللّام] [١٢٧]، وبناؤه لمبالغة اللازم[١٢٨] يقال: (جَلَوَّذَت[١٢٩] الإِبِلُ): إذا سارت سيرًا سريعًا[١٣٠] وقامت عليه.

فإن قيل: لِمَ قدِّم باب الافعوّال على ما بعده؟ قلنا: إنَّما قَدَّم لأَنّ كلّ الزوائد فيه قبل الآخر بخلاف ذلك.

والباب الرابع

افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيلَالًّا، وهذا وزن (موزونه احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا) [١٣١]، وعلامته أَن يكون ماضيه على ستَة أَحرفٍ بزيادة الهمزة في أوّلِه، والألف بين العين واللّام الأَخير من المتجانسين بالاتفاق؛ لعدم سكون الأَوّل.

وبناؤه لزيادة مبالغة اللّام؛ لأنّه يقال: (حَمِرَ زَيْدٌ) إذا حصل منه حمرة ما في الجملة، ثم يقال: (احْمَرَّ) إذا احْمَرَّ بمبالغة، ثم يقال: (احْمَارَّ) إذا احْمَرَّ بزيادة مبالغة وهذا الباب لا يجيء إلا من الألوان والعيوب وهذا الحصر حصر الاستقراء.

فإن قيل لِمَ قدِّم مزيد الثلاثي المجرد على الرباعي؟ قلنا: قَدَّم تبعًا لأصله.

وواحد من الرباعي المجرد وهو **فَعْلَلَ** بفتح الفاء واللامين وسكون العين

[الملحق بمجرد الرباعي] [١٣٢]

فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا وهو وزن موزونه (دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا) [١٣٣]، وعلامته أَن يكون ماضيه على أَربعة أَحرفٍ أصول. وبناؤه يكون للتعدية غالبًا، نحو: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ أي: دَوَّره، وقد يكون للازم نحو: دَرْبَخ /٩و/ زَيْدٌ أي: ذلّ وقيل طأطأ رأسه[١٣٤] .

فإن قيل: لأي شيء أسكنوا عين الفعل من هذا الوزن [و] [١٣٥] لَم يحركوها؟ قلنا: لأنّه على ذلك التقدير يلزم أربعة فتحات متواليات في كلمة واحدة وذلك مستكره في كلامهم؛ لثقله على اللّسان[١٣٦].

فإن قيل: لأي شيء ما أَسكنوا الفاء؟ قلنا: لأنّه على هذا التقدير يلزم الابتداء بالساكن وهو معتذر. فإن قيل: فَلِمَ أَسكنوا اللام الأولى؟ قلنا: لأنّه يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك بالفعل وهو أيضًا معتذر.

فإن قيل: فلأي شيء ماَ سكَّنوا اللام الثانية؟ قلنا: لوجوب[١٣٧] بناء آخر الفعل الماضي على الفتح. فإن قيل: لأي شيء لم يصنعوا له إلا بابًا واحدًا ولم يجعلوه ستة كالثلاثي؟ قلنا: لأنّه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبًا للخفة فلم يبقَ للتعذر فيه مجال[و] [١٣٨] التعذر إنّما يكون اختلاف[١٣٩] الحركات، وسبب اسكان العين مرَّ والله أعلم.**[أبواب المزيد على الثلاثي الملحق** بدَحْرَجَ**]**[١٤٠]ستة منها لملحق دَحْرَجَ أي مزيد على الثلاثي المجرد للإلحاق بدَحْرَجَ.

الباب الأوّل

فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا، وهذا وزن موزونه (جَلْبَبَ يُجَلْبِبَ جَلْبَبَة وجِلْبَابًا) [١٤١]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بزيادة الباء الأخير بالاتفاق، وبناؤه للتعدية فقط، يقال: (جَلْبَبَ الرجلُ) إذا أخذَ شيئًا وذهب به إلى البيع[١٤٢]، فإن قيل: لِمَ قَدَّم باب **الفَعْلَلَةً** على غيره من /٩ظ/ الأبواب الستة؟ قلنا: لأنّه الزائد فيه من جنس حروفه الأصول.

الباب الثاني

فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيعَالًا، وهو وزن موزونه: (حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيقَالًا)[١٤٣]، وعلامته أن يكون ماضيه على أربعةِ أحرف بزيادة الواو بين الفاء والعين، وبناؤه للازم فقط، يقال: حَوْقَلَ الرَّجلُ أي: ضعف أو كَبِرَ[١٤٤].

فإن قيل: لِمَ قدم باب الفوعلة على باب ما بعده؟ قلنا: قُدّم لقوة الواو.

الباب الثالث

فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيعَالًا، وهو وزن موزونه: (بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا) [١٤٥]، وعلامته أَن يكون ماضيه على أَربعة أَحرفٍ بزيادة الياء بين الفاء والعين، وبناؤه للتعدية فقط، يقال: (بَيْطَرَ الرَّجل) أي: عمل البَيْطَرَة[١٤٦]، فإن قيل: لأي شيء قدِّم باب الفَيْعَلَة على ما بعده؟ قلنا: لتقدم الزائد فيه.

الباب الرَّابع

فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِوْعَالًا، وهو وزن موزونه (جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا) [١٤٧]، وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وبناؤه للمتعدي فقط يقال: (جهور الرجل القراءة) أي: أظهرها.

فإن قيل: لأي شيء قدّم الفعولة[١٤٨] على ما يأتي عقيبه؟ قلنا لاشتراك حوقل[١٤٩] في نفس الزائد ومع بَيْطَرَ في كونه حرف علة، وأَمّا تقديمها على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيها.

الباب الخامس

فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وفِعْيَالًا، هذا وزن مَوْزُونُهُ (عَشْيَرَ يُعَشْيِرُ عَشْيَرَةً وَعِشْيَارًا)، وعلامته /١٠و/ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وبناؤه للازم فقط، (عَشْيَرَ الرجل عليه) أي اطلع عليه[١٥٠].

فإن قيل لِمَ قدّم باب الفَعْيَلَ على ما بعده؟ قلنا: لتقدم الزائد فيه.

الباب السادس

فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً فِعْلَاءً، وهذا وزن موزنه (سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَاةً وَسَلْقَاءً) [١٥١]، وعلامته أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِره ثم نقلت ألفًا[١٥٢]، ولا يبطل الإلحاق؛ لكونه في محل التغير، وبناؤه للمتعدي فقط، يقال: (سَلْقَى الرّجل) أي: عمل عمل الجاسوس

وهذا باب الفعلاء

[أبواب المزيد على الرباعي] [١٥٣]

وثلاثة منها للمزيد على الرباعي وهذا على ضربين: الأوّل: ما يزيد فيه حرفان، وهو بابان:

الأوّل: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا، هذا وزن مَوْزُونُهُ (احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا) [١٥٤]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وبناؤه للمطاوعة: وهي حصول أثر الشيء على تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، قد مر تعريفها بوجه آخر، ومثاله: (حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فاحَرْنَجَمْتُ) أي: جمعتها فانجمعت، أوردت بعضها إلى بعض فاردت[١٥٥]، ويقال: (احَرْجَمْتُ الإِبِلَ) أي: أروعت[١٥٦].

فإن قيلك لِمَ قدّم باب الافْعِنْلَالَ على باب الافعلال مع أَنّها من نوع واحد؟ قلنا: قُدِّمَ عليه لتقدم الزيادة فيه.

الثاني: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا، وهذا وزن مَوْزُونُهُ (اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا) [١٥٧]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ /١٠ظ/ فِي أَوَّلِهِ[١٥٨] وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ اللَّامِ في آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ (يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ) إذا أخذته قَشْعَريرة ما وإذا أُريد المبالغة قيل: (اقْشَعَرَّ الرَّجل)، إذا قفَّ[١٥٩] جلده وانتفش شعر جميعه[١٦٠].

فإن قِيلَ لأي شيء قدّم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه حرف واحد والأولى عكسه؟ قلنا: قدّم لأنه زاد[١٦١] اثنان فيها غالبًا، والغالب مقدم على المغلوب.

والثالث: ما زيد حرف واحد وهو باب: **تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا**، وهذا وزن موزونه (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا)[١٦٢]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بزيادة التاء في أوّلِه، وبناؤه للمطاوعة[١٦٣]، يقال: (دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَت).

فإن قِيلَ: لِمَ لَمْ يضعوا لها أكثر من ثلاثة أبنية؟ قلنا: طلبًا للتخفيف، فإن قِيلَ: لأي شيء زادوا فيها حرفًا أو حرفين ولَم يزيدوا أكثر من ذلك؟ قلنا: لئلا يخرج عن الاعتدال وهذا الحصر للاستقراء فافهم.

[أبواب المزيد على الثلاثي المجرد لملحق تَدَحرَجَ][١٦٤]

وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي لملحق (تَدَحْرَجَ)[١٦٥]

[الأوّل:] [١٦٦] تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا، وهذا وزن موزونه (تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا)[١٦٧]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ اللَّامِ فِي آخِرِهِ، وبناؤه للتعدي فقط، يقال: (تَجَلْبَبَ الرَّجلُ) أي: لَبِسَ الجلباب[١٦٨].

فإن قيل: لِمَ قدّم باب **التَّفَعْلَلَ** على ما يليه؟ قلنا: لكون أحد الزائدين من جنس الأصول فيه.

والثاني: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلَ تَفَوْعُلًا، وهو وزن /١١و/ موزونه (تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا)[١٦٩]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، وبناؤه للتعدي فقط، يقال: (تَجَوْرَبَ الرّجل) أي: لبس الجورب[١٧٠].

فإن قِيلَ: لأي شيء قدّم باب التَفَوْعَلَ على ما يأتي بعده؟ قلنا: لكون الزائد فيه قويًا وهو الواو.

والثالث: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا، وهذا وزن مَوْزُونُهُ (تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا)[١٧١]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالياءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ)، وبناؤه للتعدي فقط، يقال: (تَشَيْطَنَ) أي: فَعَلَ فعلًا مكروهًا.

فإن قِيلَ لِمَ قدّم باب **التَفَيْعَلَ** على ما يأتي عَقيبه؟ قلنا: لتقدم الزائد فيه.

الرابع: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا، وهو وزن مَوْزُونُهُ (تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا)[١٧٢]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ والوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وبناؤه للازم فقط، يقال: (تَرَهْوَكَ الرّجل) أي: تبختر[١٧٣].

فإن قيل لِمَ قدّم باب **التَفَعْوَلَ** على ما يأتي بعده؟ قلنا: قدّم لاشتراك جميع سوابقه في كون الزيادة في غير الأولى، وأمّا تَقدّم السوابق على ما قدم عليه (تَرَهْوَكَ) فلكثرتها، والواو والياء في هذه الثلاثة[١٧٤] للالحاق في الوزن الأوّل، [و][١٧٥] الياء الأخيرة، والتاء في الجميع للمطاوعة[١٧٦].

والخامس: تَفَعَّل يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا، وهو وزن موزونه (تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ تَمَسْكُنًا)، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ /١١ظ/ بِزِيَادَةِ التَّاءِ والميمِ فِي أَوَّلِهِ، وبناؤه للتعدي فقط، يقال: (تَمَسْكَنَ الرَّجُلُ) أي: أظهر الذّلّ والمسكنة[١٧٧] وهذا باب **التَفَعَّل** والحصر في الخمسة استقراء.

[أبواب الزائد الثلاثي لملحق احْرَنْجَمَ] [١٧٨]

واثنان منها للزائد الثلاثي المجرد وهما لملحق (احْرَنْجَمَ).

الأوّل: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا، وهذا وزن مَوْزُونُهُ (اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا)[١٧٩]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ على سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والنُّونِ بَيْنَ السين وَاللَّامِ، وحرف من جنس اللَّام في آخره، وبناؤه لمبالغة اللازم؛ لأنك إذا قلت: (اقْعَنْسَسَ) كان أبلغ من قولك (قَعْنَسَ) أي: دخل ظهره وخرج صدره[١٨٠]فإن قِيلَ: لِمَ قدّم باب الافعنلال على باب الفعنلاء؟ قلنا: لكون بعض الزوائد فيه من جنس الأصول. **الثاني: افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلَاءً**، ,هذا وزن **مَوْزُونُهُ** (اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً[١٨١])[١٨٢]، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، وبِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ والياءِ في آخرِهِ ثم قُلبَت الفاء في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها وقلبت الياء همزةً في المصدر لوقوعها بعد الألف زائدة في الطرف وهي الألف المصدر ولم يبطل مع ذلك إلحاقه (لاحْرَنْجَمَ) نظرًا إلى الأصول بصدق تعريف بينهما؛ لأنّه في الأصل اسْلِنْقَاء على احْرَنْجَامًا، وبناؤه /١٢و/ للازم إلا كلمتين منه لأن معنى (اسْتلَقَى): نام على ظهره ووقع على قفاه[١٨٣] وهما ارتداه واعتناه أي: غلب عليه وقهره.فإن قِيلَ: لِمَ قدّم مُلحَقات (دَحْرَجَ) على مُلحقات (تَدَحْرَجَ)؟ قلنا: لتقدم (دَحْرَجَ) على (تَدَحْرَجَ). فإن قِيلَ: لِمَ قدّم مُلحَقات (تَدَحْرَجَ) على مُلحَقات (احْرَنْجَمَ)؟ قلنا: لكثرة مُلحَقات (تَدَحْرَجَ) وقلة مُلحَقات (احْرَنْجَمَ)، وطريق معرفة[١٨٤] صدق الحكم الذي هو الالحاق اتحاد المصدرين في الوزن، أي: مصدرا الملحقين[١٨٥] به. والله أعلم.تمَّ كتاب أبنية الأبواب والعلامات بعون الله.وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم/١٢ظ/

هوامش البحث

(١) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: لنجم الدين الغزي: ١/ ٢٣.

(٢) وهي بلدة في تركيا. ينظر: كشف الظنون: ٧٩٩/١، وهدية العارفين: ١٣١/١.

(٣) ينظر : ديوان الإسلام للعزي: ٢٧/٣.

(٤) ينظر: العقد المنظوم لابن بالي: ٢١٤/٢.

(٥) سُرُورُ: مدينة بقهستان منها أبو بكر محمد بن ياقوت السروري، وقهستان : ناحية بين نيسابور وأصبهان، ينظر: معجم البلدان للحموي: ٢١٧/٣.

(٦) ينظر: العقد المنظوم لابن بالي: ٢١٤/٢– ٢٢٠، وكشف الظنون لحاجي خليفة :١٣١/١ وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون لرياض زاده:١٢٣/١، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد : ٣٥٦/٨، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ٣٨٨/١، وديوان الإسلام للغزي: ٢٧/٣، والأعلام للزركلي : ٢٣٥/٧.

(٧) الهيضة: انطلاق البطن، يقال بالرجل هيضة أي به قياء و قيام جميعا وهو ما يعرف اليوم بالكوليرا. ينظر: لسان العرب، (هيض): ٢٤٩/٧.

(٨) ينظر: هدية العارفين للبغدادي: ٤٣٤/٢.

(٩) ينظر: العقد المنظوم لابن بالي: ٢٢٠/٢.

(١٠) ينظر: هدية العارفين للبغدادي: ١٣١/١.

(١١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة:٤٩٨/١.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٢٢/٢.

(١٣) ينظر: كشف الظنون :١٣١/١، والعقد المنظوم لابن بالي: ٣٤٥/٢، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ٣٨٨/١.

(١٤) ينظر: العقد المنظوم لابن بالي: ٣٤٥/٢.

(١٥) ينظر: كشف الظّنون لحاجي خليفة :١٣٢/١.

(١٦) ينظر: هدية العارفين للبغدادي: ٤٣٤/٢.

(١٧) ينظر: كشف الظنون: ١٣١/١.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/

١٣١، وهدية العارفين للبغدادي: ٤٣٤/٢.

(١٩) ينظر: كشف الظّنون: ١٧٤٢/٢.

(٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٠٤/٢.

(٢١) المصدر نفسه: ١٥٠٤/٢.

(٢٢) ينظر: كشف الظّنون: ٧٩٢/١، وهدية العارفين للبغدادي: ٤٣٤/٢.

(٢٣) ينظر: العقد المنظوم لابن بالي : ٢١٤/٢، والكواكب السائرة للغزي : ١٤٢/٢.

(٢٤) العقد المنظوم لابن بالي: ٢١٤/٢.

(٢٥) ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفه : ١٠٦٣/٢ ، وهدية العارفين للبغدادي إسماعيل باشا : ٣٦١/١.

(٢٦)ينظر الكواكب السائرة للغزي : ٣١٢/١.

(٢٧) ينظر: الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده: ٣١٤/١- ٣١٥.

(٢٨) ينظر: معجم المؤلفين: ٢/ ١٧٧.

(٢٩) ينظر العقد المنظوم لابن بالي: ٢١٥/٢ .

(٣٠) قسم التحقيق: ١٠.

(٣١) قسم التحقيق: ١٩.

(٣٢) قسم التحقيق: ١٠.

(٣٣) قسم التحقيق: ١٣.

(٣٤) قسم التحقيق: ١٣.

(٣٥) سورة البقرة، من آية: ١٥٦.

(٣٦) قسم التحقيق: ١٦.

(٣٧) قسم التحقيق: ١٠_١١.

(٣٨) قسم التحقيق: ١٣.

(٣٩) قسم التحقيق: ١٦.

(٤٠) قسم التحقيق: ١٩.

٤١(٤١) قسم التحقيق: ١٩.

(٤٢) في الأصل (منهما).

(٤٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٧٦.

(٤٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٥/٤.

(٤٥) ينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ٣١٣/٣.

(٤٦) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٤٧.

(٤٧) في الأصل (الحرمة).

(٤٨) (الغابر) من الأضداد في اللّغة يطلق على الماضي والمستقبل، وهنا أراد به المستقبل أيّ: المضارع؛ لأنّه ذكر قرينه قبله (الماضي).

(٤٩) في الأصل: (لِمَ أُخِرَ هذا الباب الذي تجيء عين مضارعه مفتوحة عن بناء هذا الباب)، ولا يستقيم الكلام بها.

(٥٠) يُريد به الباب الثالث (فعَل يفعَل) مفتوح العين في الماضي والمضارع فيكون متفق الحركة في الصيغتين.

(٥١) يَقصد الباب الرابع (فعِلَ–يَفعَل).

(٥٢) ينظر: البحث: ١٠_١١.

(٥٣) يراد به الشَّفة

(٥٤) جاء في تلخيص الأساس، للشيخ علي بن عثمان، ١٦: « اعلم إنَّ الحُسن له معنيان: الأوَّل أنَّه عبارة عن تناسب الأَعضاء على ما ينبغي، والثاني ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون، ولين اللمس، ونحو ذلك، والمراد هنا المعنى الأوَّل؛ لأنَّ هذا الباب مختص بأفعال الطبائع ونحوها، وهي الأَفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي جبل عليها الإنسان».

(٥٥) في الأَصل (أضعفهما).

(٥٦) في الأَصل (اللازم).

(٥٧) في الأَصل (يزيد) لكن السياق يقتضي ما أثبته في المتن.

(٥٨) في الأَصل (يخلوا) والصواب ما أَثبته.

(٥٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(٦٠) قصد هنا حذفت الياء لعلة التقاء الساكنين

(٦١) في الأصل (المحل التغير).

(٦٢) أَبُو عبد الرَّحْمَن الْخَلِيل بن أَحْمد بن عَمْرو بن تَمِيم الفراهيدي الْبَصْرِيّ صَاحب الْعَرَبِيَّة وَالْعرُوض. ينظر: بغية الوعاء: ١/ ٥٥٧.

(٦٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب بسيبويه: إمام العربية، وأول من بسط علم النحو، ينظر: بغية الوعاء: ٣٩٠/٢، وينظر: الأعلام للزركلي: ٥/ ٨١.

(٦٤) ينظر: شرحان على مراح الأرواح: ٢٠.

(٦٥) في الأصل: (حرب الإبل يحرب تحريبًا).

(٦٦) يقصد به جمع التكسير

(٦٧) في الأصل (الماضي) ولا يستقيم بها السياق

(٦٨) جاء في العين ، (طرق):٥/ ٩٧: «وكل خصفة تخصف بها النعل فيكون حذوها سواء فهو طِراقٌ... والفعل اللازم أطرق أي أطرَقَتْ طَرائِقُه بمنزلة قدامى الجناح مُطْرَقٌ بعضه على بعض». وفي الصحاح: (طرق): ١٥١٦/٤: «والمجان المطرقة: التي يُطْرَقُ بعضها على بعض، كالنعل المُطْرَقَةَ المخصوفة. ويقال أُطْرِقَتْ بالجلد والعَصَب، أي أُلْبِست. وتُرْسٌ مُطْرَقٌ. وطِراقُ النعل: ما أُطْبِقَتْ فخُرِزَتْ به». في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، (طرق):١٦٥: «وأطرقْتُ النَّعلَ إطراقاً، إذَا أطرقْتها بأخْرى، فهيَ مطرقةٌ، والاسمُ الطراقُ، وطارقتُها أيضاً، وقالَ المبرِّدُ: أطرقتُ خطأٌ، والصَّوابُ طارقتُ. وليسَ كما قالَ، بلْ كلاهما جيِّدٌ».

(٦٩) في الأصل: (انحصر).والسياق يقتضي ذلك.

(٧٠) في الأصل: (لم يكن).والسياق يقتضي ذلك.

(٧١) في الأصل: (اللالتباس) ولا يستقيم بها السياق.

(٧٢) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(٧٣) في الأصل: (ماضي).

(٧٤) ينظر: البحث: ١٣.

(٧٥) ينظر: المفصل لابن يعيش: ٤٣٧/٤.

(٧٦)«التمزر: أن يشرب قليلًا قليلا». غريب الحديث لأبي قتيبة (مزر): ٤٣٢/٥.

(٧٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ١٠٨.

(٧٨) ينظر: شرح القصيدة الكافيّة في التصريف للسيوطي (مطبوع مع ريحانة الروح القصيدة الكافيّة في التصريف): ١٠٣.

(٧٩) الهجد: من الأضداد، إذ جاء في العين، (هجد)، ٣٨٥/٣: «هَجَدَ القومُ هجودا، أي: ناموا، وتهجّدوا، أي: استيقظوا لصلاةٍ أو لأمر». وفي الزاهر (هجد)، ٦٦/٢: «هجد الرجل هجوداً: إذا سهر، وهجد هجوداً: إذا نام. وهو حرف من الأضداد».

(٨٠) في الأصل: [وهذا اللازم أيضًا وهذا الباب التفعيل]، ولا يستقيم بها الكلام

(٨١) في الأصل (الزياده تين).

(٨٢) ينظر: الكتاب: ٢٨٢/٤.

(٨٣) ينظر: المفصل لابن يعيش: ٤٣٨/٤. وينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٦٨.

(٨٤) في المقتضب: ١٠٥/٢: «فَإِن كَانَ الْفِعْل على فَاعل مِمَّا يَقع لوَاحِد فالمفعول الَّذِي يَقع فِيهِ على إِنَّه كَانَ فَاعِلا يكون على متفاعل وَفعله على تفَاعل تَقول ناولته فَتَنَاول وقاعسته فتقاعس هَذَا إِنَّمَا يصلح إِذا كَانَ فَاعل للْفَاعِل وَحده نَحْو عافاه الله وناولت زيد فَأَما إِذا كَانَ من اثْنَيْنِ فَهُوَ خَارج من هَذَا وَذَلِكَ نَحْو شاتمت زيدا أَي كَانَ مِنْهُ إِلَيّ مثل مَا كَانَ مني إِلَيْهِ وقاتلت زيدا وضاربت عمرا»

(٨٥) في الأصل: (تقيص).

(٨٦) ينظر: المفصل لابن يعيش: ٤٣٨/٤. وينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٢٥.

(٨٧)هناك تصحيح من الناسخ على هامش المخطوط لكن فيه سقط (تنازعنا الحديث من تنازعه، وتشاركنا المال من المال، ولا يقال تشاركته المال)، وأثبت في المتن ما يستقيم به السياق.

(٨٨) ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ١٠٢/١.

(٨٩) ينظر: البحث: ١٤.

(٩٠) ينظر: المفصل لابن يعيش: ٤٣٨/٤. وينظر: أمالي ابن حاجب: ٣٩٤/١.

(٩١) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(٩٢) في الأصل: (افتعالًا).

(٩٣) ينظر: الكتاب: ٦٥/٤. وينظر: المقتضب: ١٠٤/٣.

(٩٤) ينظر: المقتضب: ١٠٤/٢.

(٩٥) ينظر: المنصف: ٧٢.

(٩٦) ينظر: الصحاح، (سفق) : ٤/ ١٤٩٧، مقاييس اللغة، (سَفَقَ): ٣/ ٧٨.

(٩٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٩/٤.

(٩٨) قال ابن الحاجب في الشافية، ٢١: «يختص بالعلاج والتأثير ومن ثمَّ قيل انعدم خطأً». وجاء في شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ١/ ٢٦٢: «لا يقال: علمته فانعلم، ولا قصدته فانقصد، ولا عدمته فانعدم؛ لأن العلم والقصد والعدم غير علاج».

(٩٩) ينظر: المنصف لابن جني: ٧٤.

(١٠٠) ينظر: الكتاب: ٧٣/٤_ ٧٤. وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٣.

(١٠١) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٦/٣

(١٠٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٦/٣، وينظر: التكملة للفارسي: ١٢٨

(١٠٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(١٠٤) في الأصل: (اصطلح).

(١٠٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٣.

(١٠٦) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٦.

(١٠٧) في الأصل (العين).

(١٠٨) في الأصل (لمبلاغة).

(١٠٩) في الأصل: (انحصر).والسياق يقتضي ذلك.

(١١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٢/٤.

(١١١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤١/٤.

(١١٢) ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ٢٦٤/١.

(١١٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤١/٤.

(١١٤) الأصل: (استحل).

(١١٥) ينظر: المقتضب: ١٠١/٢.

(١١٦) سورة البقرة، من آية: ١٥٦.

(١١٧) في الأصل: (مغني).

(١١٨) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٧٠/٢.

(١١٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٠/٢.

(١٢٠) وهو التحويل الذي أشار إليه في النقطة الثالثة.

(١٢١) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٤.

(١٢٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٩/٣. وينظر: المنصف لابن جني: ٨١

(١٢٣) في الأصل: (عشب).

(١٢٤) ينظر: المقتضب: ١٠١/٢.

(١٢٥)اجْلَوَّذَ: أسرع. ينظر: تهذيب اللغة، (جلذ):١٢/١١.

(١٢٦) ينظر: المقتضب: ١٠٢/٢. وينظر المفتاح في الصرف: ٤٥.

(١٢٧) في الأصل (اللازم) ولا يستقيم المعنى بها.

(١٢٨) ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ١٠٣/١ .

(١٢٩) في الأصل: (جَلَذ).

(١٣٠) ينظر: مقاييس اللّغة، (جلذ): ١/ ٤٧٢.

(١٣١) ينظر: التكملة للفارسي: ٥٣١.

(١٣٢) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(١٣٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٣٧/٥.

(١٣٤) ينظر: الصحاح، (دربخ): ٤٢٠/١. وينظر: مقاييس اللغة، (دربخ): ٣٣٨/٣.

(١٣٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(١٣٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥/ ١٧٧و ٢٨٢. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٤

(١٣٧) في الأصل (لوجب).

(١٣٨) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(١٣٩) في الأصل (باخلاف).

(١٤٠) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(١٤١) ينظر الأصول في النحو: ٢٢٧/٣. وينظر: المفتاح في الصرف: ٤٥.

(١٤٢) لم أقف لها بهذا المعنى في معجمات اللغة العربية.

(١٤٣) ينظر الأصول في النحو: ٢٢٩/٣..

(١٤٤) ينظر: التهذيب في اللغة: ٣٢/٤.

(١٤٥) ينظر: المقتضب: ١٠٧/٢.

(١٤٦) ينظر: الشرح الكبير: ١٤٨.

(١٤٧) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٩/١، وينظر: المنصف لابن جني: ٤٦.

(١٤٨) في الأصل (فاية الفعولة) لعله خطأ من الناسخ.

(١٤٩) في الأصل (حعقل).

(١٥٠) لَم أَقف على هذا المعنى في المعجمات.

(١٥١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٨١/٥، وينظر: شرح التصريف: ٢٧١، وينظر: المفتاح في الصرف: ٤٥.

(١٥٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٠٢/٥. ينظر: البديع في علم العربية: ٤٩٩/٢.

(١٥٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(١٥٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣١/٣، وينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٨٢.

(١٥٥) ينظر: مقاييس اللغة: ١٤٤/٢، وينظر: المخصص: ١٧٨/٢.

(١٥٦) لم أقف عليها بالعجمات العربية بهذا المعنى.

(١٥٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣١/٣.

(١٥٨) ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ٣٧٣/٢.

(١٥٩) في الأصل: (قت)، ولم أقف عليها بهذا المعنى بالمعجمات

(١٦٠) جاء في العين، (قشعر): ٢٨/٥: «ويقال: شيخ كالقُفّةِ، واستَقَفَّ الشيخ إذا انضم وتشنج فصار كالقُفَّةِ وقَفَّ شعري أي قام إذا اقشعر من أمرٍ».

(١٦١) في الأصل: (زائد).

(١٦٢) ينظر: الكتاب: ٦٦/٤، وينظر: المقتضب: ١/ ٨٦.

(١٦٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٠.

(١٦٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(١٦٥) بدأ المؤلف الكلام عن الباب الأول دون الإشارة إليه.

(١٦٦) ما بين المعقوفتين من المحققة.

(١٦٧) ينظر: شرح كتاب سيويه: ٣٧١/٥. و ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٠.

(١٦٨) ينظر: ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ٢٣٥/١.

(١٦٩) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١١٦.

(١٧٠) ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ١/ ٦٨.

(١٧١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١١٦، وينظر ارتشاف الضرب: ١٧١/١.

(١٧٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١١٦.

(١٧٣) ينظر: العين، (رهك): ١١٤/٤.

(١٧٤) أراد به المؤلف الأوَّل: (تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا)، والثاني: (تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلَ تَفَوْعُلًا)، والثالث: (تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا).

(١٧٥) زيادة من المحققة ليستقيم المعنى.

(١٧٦) أراد به المؤلف الأوزان السابقة والحالي، الأوَّل: (تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا)، والثاني: (تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلَ تَفَوْعُلًا)، والثالث: (تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا)، والرابع: (تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا).

(١٧٧) ينظر: المختصر من علم الشافعي: ٧٩٨/١، ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٤٠٥.

(١٧٨) ما بين المعقوفتين زيادة من المحققة.

(١٧٩) ينظر: الكتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٧، وينظر: المقتضب: ٢/ ١٠٨.

(١٨٠) ينظر: تهذيب اللغة، (قعنس): ١٢٥/١٦.

(١٨١) في الأصل: (استلقى يستلقي استلقاء).

(١٨٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢٧١، وأبنية الأسماء والمصادر: ٣٣٧.

(١٨٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٩/ ٣١٣، والمحيط في اللغة: ٦/ ٨٨.

(١٨٤) في الأصل (معرفت).

(١٨٥) في الأصل: (مصدريّ الملحقا).

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

١.أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تح ودراسة: أ٠د٠أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩.

٢.ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٣.أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رِياض زَادَه» الحنفي (ت ١٠٧٨هـ) تح: د. محمد التونجي– دار الفكر – دمشق– سورية– ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤.الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥.الأعلام، للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ), دار العلم للملايين، ط١٥، أيار / مايو ٢٠٠٢م.

٦.أمالي القالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٦م.

٧.البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تح ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٨.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٤٠١ هـ)، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، ج٢.

٩.تلخيص الأساس في التصريف: علي بن عثمان الآقشهري، (ت: ١٣٨٥هـ)، يليه: شرح البناء والأساس: أبي الفيض محمد بن حميد الكفوي (ت: ١١٧٤هـ)، تح وتعليق: محمد علي المالح، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

١٠.تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١١.جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٧م.

١٢.الحلل في شرح أبيات الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ).

١٣.ديوان الإسلام: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١١٦٧هـ) تح: سيد كسروي حسن– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.

١٤.ريحانة الروح (القصيدة الكافية في التصريف)، نظم: شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي الحنفي (ت: ٦٦٩هـ)، ويليه: شرح القصيدة الكافية في التصريف: لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دراسة وتح: أ.د.بيان محمد فتاح الجباوي، المكتبة العمرية–دار ذخائر، القاهرة، ط١، ١٤٤٣هـ_ ٢٠٢١م.

١٥.الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن [ت ١٤٣٤ هـ]، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢، ج٢.

١٦.الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تح: حسن العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
١٧.شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط, خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت،ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
١٨.شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
١٩.شرح الشافية: احمد بن الحسن بن يوسف، الجاربردي، (ت٧٤٦هـ)، – العامرة– اسطنبول–تركيا، ط١، ١٣١٠هـ.
٢٠.شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٢١.شرح شافية ابن الحاجب: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تح: محمد نور الحسن محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٢٢.شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، والأستاذ المساعد، مكتبة وهبة – القاهرة، ط:٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٢٣.شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٢٤.شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩ م.
٢٥.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢٦.غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط:١، ١٣٩٧، ج٣.
٢٧.طبقات المفسرين، للأدنه وي: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت ١١هـ)، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم – السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٢٨.العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم: علي بن بالي الآيديني، تح: سيد محمد طباطبائي بهبهاني، ايران ٢٠١٠م.
٢٩.كتاب التكملة: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح و دراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٣١ هـ _ ٢٠١٠ م .
٣٠.كتاب العين، الفراهيدي: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال– مصر، ط١، (د ت).
٣١.الكتاب: لأبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٢.كشف الظنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى – بغداد– ١٩٤١م.
٣٣.الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.
٣٤.الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
٣٥.لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

٣٦.المختصر من علم الشافعي: لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، تح: أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني، دار مدرج للنشر– الرياض، ١٤٤٠هـ /٢٠١٩م.

٣٧.المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٨.معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م.

٣٩.معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤٠.مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٤١.المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٢.المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٣.مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٤.المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت.

٤٥.الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.

٤٦.المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

٤٧.النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٨.هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.